



دور الرقابة المالية على ضبط الأداء المالي في المنظمات الإنسانية (دراسة ميدانية باليمن)

د. عبدالسلام محمد مهدي عي¹ناء

¹ استاذ المحاسبة والتمويل المساعد وعميد كلية العلوم المالية والإدارية سابقاً بجامعة إقليم سبأ.



ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مقومات الرقابة المالية الرئيسية (الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، الضبط الداخلي، والمراجعة الخارجية) على ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمقومات الرقابة المالية على ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية بدرجة مرتفعة. كما يوجد أثر إيجابي لكل مقوم من مقومات الرقابة المالية (الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، الضبط الداخلي، المراجعة الخارجية) على ضبط الأداء (75٪، 81٪، 75٪، 73٪) على التوالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز المنظمات الإنسانية لمقومات الرقابة المالية لديها وخاصة مبادئ الشفافية والإفصاح، ومراجعة وتحديث السياسات الإدارية والمالية في المنظمات الإنسانية، وإعداد الجهات المختصة استمارة تقييم لمقومات الرقابة المالية عند تجديد المنظمة لتصريحها، أو عند منح المنظمات المانحة تمويل لأي منظمة إنسانية، وإلزام الجهات الرسمية المنظمات الإنسانية بمحاسب قانوني خارجي.

الكلمات المفتاحية: الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، الضبط، المراجعة الخارجية، تحسين الأداء في المنظمات الإنسانية.





Abstract:

The study aimed to identify the role of the main financial controls (organizational structure, accounting system, internal control and external audit) in controlling the performance of Yemeni humanitarian organizations. The study used the descriptive analytical approach, and a questionnaire was used as the data collection tool. The study found that there is a positive impact of the financial controls on the performance of Yemeni humanitarian organizations to a great extent. There is also a positive effect of each of the financial controls components (organizational structure, accounting system, internal control, external audit) on the performance control. The corresponding percentages of the effects of those components were (75%), (81%), (75%), and (73%) respectively. The study recommended that the humanitarian organizations should strengthen their financial controls, especially the principles of transparency and disclosure, and that they should review and update the administrative and financial policies of humanitarian organizations. The study recommended that the competent authorities should prepare an evaluation form for the financial controls when organizations renew their authorization or when they are granted funding by donors. In addition, the study recommended that the competent authorities should oblige the humanitarian organizations to appoint an external chartered accountant.





مقدمة:

تعد المنظمات الإنسانية اليوم من أساسيات المجتمع، إذ تمارس دوراً في عمليات التنمية في كثير من الدول، كما أصبح العمل متاحاً لها في كافة المستويات الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والدخول بوصفها شريكاً هاماً فعلياً للحكومات - في عمليات البناء والتطوير - في مختلف الأنشطة الحيوية التي تهتم أفراد المجتمع (الداعري، 2008، 5). وتعرف المنظمات الإنسانية: بأنها تنظيم يقوم بمزاولة أعمال غير تجارية أو ربحية، تساهم في خدمة المجتمع، حاصل على ترخيص عمل من الوزارة المختصة. ويذكر مجلس معايير المحاسبة المالية للمنظمات الإنسانية بإنها: منظمات غير ربحية تعمل لأغراض أخرى، وتتلقى مساهمات وهبات من المانحين في عمليات غير تبادلية، إذ لا يوجد لها حقوق الملكية المعروفة، والموجودة في منظمات الأعمال الربحية (محسن، 2008، 78). وأيضاً تُعرف: "بأنها تنظيم تطوعي غير حكومي غير هادف إلى الربح، بغرض تحقيق منفعة خاصة بأعضائها أو منفعة عامة للمجتمع" (أبو النصر، 2007، 84).

وقد لعبت المنظمات الإنسانية العالمية، والإسلامية، والمحلية دوراً كبيراً في تقديم المساعدات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والحقوقية، التي استفاد ويستفيد منها الملايين من الفقراء، والمساكين، والمحتاجين على مستوى العالم. وأمام الإنجازات والنجاحات التي حققتها المنظمات الإنسانية يزداد حجم التبرعات للمشاريع الإنسانية سنوياً، إذ توقعت مؤسسة «ويلث إكس» زيادة سنوية في حجم التبرعات الإنسانية حول العالم لتصل إلى 665 مليار دولار مع نهاية 2016، فيما رصدت حجم ما تم التبرع به خلال 2015م بنحو 625 مليار دولار. (علاونة، 2016، <https://lusailnews.qa>). أما عن حجم التبرعات في دول مجلس الخليج لعام 2012م فكان أكثر من 71 مليار ريال سعودي (المركز الدولي للأبحاث والدارسات، 2014،





www.medadcenter.com). وزاد الاهتمام اليوم في المنظمات الإنسانية لما لمسه الجميع من أثر ودور مهم لها، فتحول التوجه العالمي نحو تقليص الدعم والتمويل لحكومات العالم الثالث للمشاريع التنموية، والتعامل مع المنظمات الإنسانية بدلاً عنها (لداودة، 2000، 26). فضلاً عن إلى عوامل أخرى تتميز بها المنظمات الإنسانية مثل: قدرتها على اجتذاب المتطوعين والمنح المالية. وقدرتها على تلمس احتياجات المجتمع، بشكل أفضل من المؤسسات الحكومية. ويمكنها تحديد الفئات الاجتماعية الأشد احتياجاً. وتقصير وقت تنفيذ بعض المشروعات الضخمة، مثل: السدود والمباني (الداعري، 2010، 85). واعتماد الهيئات والمنظمات الدولية في تنفيذ مساعداتها وبرامجها على المنظمات الإنسانية، كونها الأوثق لديهم، وكذلك لصعوبة التنفيذ عبر أجهزة الحكومات؛ لما يشوبها من فساد أو تعقيد في الإجراءات والتنفيذ (وهابي، 2011، 18).

وتأسست أول المنظمات الإنسانية عام 1863م باسم جمعية جنيف (حمد، 2015، Hr.sch.unrwa.ps)، وتأسست أول جمعية خيرية إسلامية وعربية في مصر عام 1870 (قنديل، 2004، 32). أما على مستوى اليمن فقد بلغ عدد المنظمات الإنسانية التي تم تأسيسها ٢٠ منظمة حتى عام ١٩٦٢م، ثم شهد العمل الإنساني تطوراً ملحوظاً، إذ صدر أول قانون لتنظيم إنشاء وتأسيس، الجمعيات، والاتحادات الأهلية برقم ١١ لعام ١٩٦٣م، وقانون الهيئات التعاونية الأهلية للتطوير رقم ١٦ لعام 1963م، وقانون الجمعيات التعاونية رقم 20 لعام ١٩٧٩م، وكذلك قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨ لعام ١٩٨٨م (الداعري، 2010، 86). وأخيراً قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 1 لسنة 2000م، ومازال يُعمل به حتى اليوم. ويبلغ عدد المنظمات الإنسانية في آخر





تصريح لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عشرة ألف منظمة، لكن الفاعل منها لا يتجاوز 30٪ (عبد الله، 2012، 7).

وقد قامت المنظمات الإنسانية اليمنية بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج مثل: بناء المدارس الأساسية والثانوية، كفالات الأيتام والأسر الفقيرة، توفير المنح الدراسية (بك، ماجستير، دكتوراه) داخل وخارج اليمن، إنشاء وتشغيل مراكز التدريب والتأهيل للشباب والنساء، إنشاء وتشغيل مراكز محو الأمية ولاسيما في أوساط النساء، تقديم العون والمساعدة والإيواء للنازحين جراء الكوارث، إعادة الأعمار والتنمية بعد الكوارث، إنشاء وتشغيل المستشفيات الخيرية ولاسيما مستشفيات خدمات الصحة النفسية وخدمات الأمومة والطفولة، إقامة الآلاف من المخيمات الطبية الجراحية والعلاجية، وتقديم العلاج المجاني للمرضى، إدارة مشاريع المدرة للدخل للأسر الفقيرة (القروض الحسنة وتنمية المشروعات الصغيرة)، وغيرها من الأنشطة المختلفة (شيخان، 2001، ص4).

وامام الخدمات التي تقدمها المنظمات الإنسانية يحتم عليها ضبط أدائها، حتى تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، واستفادة عدد أكبر من المحتاجين إلى خدماتها. وفي الوقت نفسه اطمئننا الجهات الرسمية والمانحة والمتبرعين من أن نظام الرقابة المالية في المنظمات الإنسانية قادر على ضبط الأداء لتنفيذ البرامج والمشاريع بحسب السياسيات الإدارية والمالية والخطط والموصفات المحددة، ومن ثم صرف مواردها فيما خصص وحدد من قبل المتبرع أو المانح.

وقد زاد الطلب في السنوات الأخيرة على القيام بتقييم المشروعات التي تم تنفيذها من قبل المنظمات الإنسانية بحسب الخطط والتصورات التي وضعت عليها، وتضمن أحيانا طلب تقييم المنظمات نفسها.. وإذا كان اعتماد البند أحد الأسباب الرئيسية لمطالب الممول بهدف التأكد مما تم إنجازه في المشروع وفق الاتفاق، فقد أضيف التقييم المؤسسي لضمان الشفافية والمحاسبة والحوكمة في





المنظمات الإنسانية، الأمر الذي وسع من نطاق الطلب المتزايد على التقييم وتحسين الأداء. (عبود، 2009، 15). فضلاً عن كبر المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة، وحاجة الأطراف الخارجية للمعلومات الدقيقة والصحيحة عن المنظمة (207، Christopher, et..al 2009).

من أجل ذلك لابد أن يبنى نظام الرقابة المالية في المنظمات الإنسانية على أسس علمية صحيحة، وأن يكون له القدرة على ضبط الأداء فيها. فتعمل الرقابة المالية على الحفاظ على المال العام وحمايته من السرقة والاختلاس، والتأكد أن الأعمال تسير وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المقررة وإنها تؤدي بأفضل الطرق، وأن العمليات المالية تم تنفيذها وفقاً للخطة المطلوبة والأهداف الموضوعية" (حرارة، 2016، 9). وتهدف أيضاً إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها: التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية، لإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. والكشف عن ميزات وإبداعات أفراد المنظمة لمكافأتهم وتحفيزهم والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم مع ضمان المساواة للجميع أمام القانون. والتأكد من ارتباط أفراد المنظمة أداء وولاء مع المصلحة العامة للمنظمة (Lendle، 2008، 64). ويتضح من ذلك أهمية الدور الذي تلعبه الرقابة المالية، إذ أن جميع المنظمات تسعى إلى تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها، والعمل على تصحيحها، ومنع حدوثها في المستقبل، وكذلك التأكد من أن سير العمل يخدم الأهداف التي تم وضعها مسبقاً (بدوي، 2011، 17). ويؤدي غياب الرقابة المالية إلى الانحرافات وانخفاض الأداء، أو يؤدي إلى الاختلاس وضعف المنظمة. وتوجد مؤشرات عديدة تعبر عن نقاط ضعف الرقابة المالية أو عدم وجودها أو مقوماتها، تختلف باختلاف حجم وطبيعة عمل المنظمة، ومن هذه المؤشرات مثل: عدم تحقيق أهداف المنظمة، تدهور الوضع المالي للمنظمة، انخفاض مستوى الخدمة، هبوط





الروح المعنوية لدى أفراد المنظمة، انتشار الروتين والبطء في إنجاز الأعمال، عدم رضا الجمهور عن المنظمة وانخفاض عدد المستفيدين، تفشي الاختلاسات المالية والمخالفات، ضعف المستويات الإدارية وإهمال التدريب (حديد، 2004، 186).

وتقوم الرقابة المالية سواء في المنظمات الربحية أو غير الربحية على مجموعة من المقومات أو الدعائم الأساسية تتمثل فيما يلي: هيكل تنظيمي كفاء. ووجود سياسات وإجراءات لحماية الأصول، وجود إجراءات للتحقق من صحة ودقة البيانات والتقارير المحاسبية، وجود إجراءات لريادة الكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعية، وجود نظام محاسبي كفاء وفاعل، ودليل للحسابات. وحسن اختيار العاملين وتدريبهم وتقويم أعمالهم. وجود قسم أو إدارة للمراجعة الداخلية، الاعتماد على البرامج المحاسبية الآلية المتكاملة، فصل واضح بين الاختصاصات والمسؤوليات (حماد، 2003، 43). وبعضهم أضاف لها الحياد والاستقلالية والكوادر البشرية المدربة، ويمكننا القول في الأخير إنها تدخل جميعها ضمن أربع مقومات رئيسية هي: (الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، الضبط الداخلي، المراجعة الخارجية).

ولا تختلف مقومات الرقابة المالية الرئيسية في المنظمات الإنسانية أو المنظمات الربحية في نوعها، أو هدفها، أو دورها، أو تكوينها، وإنما يكون الاختلاف في مدى ملاءمته لنوع مجال عمل المنظمة وأيضاً حجمها، وتتكون مقومات الرقابة الرئيسية التي تساهم في تحسين الأداء في المنظمات الإنسانية كما يأتي:

الهيكل التنظيمي: يعد الهيكل التنظيمي إحدى المقومات التي تساعد المنظمة على الوصول إلى أهدافها إذ يشبه بالهيكل العظمي للإنسان؛ كونه يمسك بالأنظمة الفرعية المختلفة لجسم الإنسان، فمن غير هذا البنيان تبقى الدوائر والأقسام المختلفة وحدات منعزلة عن بعضها. لذلك يجب أن يكون الهيكل التنظيمي للمنظمة واضحاً، مع وصف تفصيلي للوظائف وتحديد





المسؤوليات للمستويات الإدارية المتعددة، وتوضيح خطوط السلطة. بحيث يسمح بانسياب العمل الروتيني من غير تعارض بين مراكز المسؤولية المختلفة. مون ثم إمكانية متابعة النتائج الفعلية لنشاط مركز المسؤولية بحسب خطته، والتعرف على أسباب الانحرافات، وتحليلها، واتخاذ القرارات التصحيحية (المجالي، 1991، 48). وأن يكون كذلك الهيكل التنظيمي ملائماً للمنظمات الإنسانية لاختلاف أنشطتها وبرامجها عن المنظمات الربحية.

النظام المحاسبي: ويتمثل في مجموعة من الترتيبات من تسجيل البيانات المحاسبية، وإعداد قوائم وحسابات ختامية (أبو دقة، 2009، 40). وبذلت المنظمات والمجالس والهيئات المحاسبية العالمية جهوداً كبيرة في وضع نظام محاسبي يتناسب مع طبيعة المنظمات الإنسانية، التي تتميز بمجموعة من الخصائص عن المنظمات الربحية، الأمر الذي بدوره يؤثر على أسس ومعايير المحاسبة التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي لها (شحاته، 2001، 6). إذ تسعى المنظمات الإنسانية لتقديم الخدمات العامة، وهي بذلك تختلف عن المنظمات الربحية التي تنشأ أساساً بهدف تحقيق الربح وتعظيم ثروة مالكي تلك المنظمات الربحية، ويتم قياس نتيجة أعمالها من خلال صافي الربح، إلا أنه وبالرغم من الفرق الجوهرى لهدف كل منهما من إذ الربحية، فإنه يجب إبراز نتيجة الأعمال لتلك المنظمات أسوة بمؤسسات القطاع الخاص، وذلك لن يتم إلا بوجود نظام محاسبي سليم (مسلم، 2011، 70).

الضبط الداخلي: هي الإجراءات الداخلية المتبعة التي تهدف إلى التأكد من صحة مختلف العمليات المالية والإدارية التي تنفذ في المنظمة، وتنقسم مجموعة هذه الإجراءات إلى: تحديد المسؤوليات وفصل المهمات، وإجراءات المراجعة الداخلية. وتُعدُّ الضبط الداخلي نظاماً خاصاً بتوزيع العمل، والاختصاصات،





والمسؤوليات بين موظفي المنظمة في الأقسام المختلفة، وبمعني مختصر أن عمل كل موظف في المنظمة يراجع بوساطة عدد آخر من الموظفين فيها (المطارنة، 2009، 20). وأن يكون اختيار الكوادر البشرية المؤهلة بناء على احتياج فعلي وبحسب المواصفات واللوائح؛ وليس عبارة عن مساعدة للأشخاص بحكم أنها منظمة إنسانية. وإن لا تختلف إجراءات الصرف فيها عن المنظمات الربحية التي تتطلب تشديد وتدقيق وتأكد تحت حجة أن هذا العمل إنساني ويلبي احتياجاً عاجلاً أو التفاضاً على هذه الإجراءات.

المراجعة الخارجية: عبارة عن مجموعة إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما، وأن تتم إجراءات التدقيق وفق قواعد التدقيق المتعارف عليها أيضاً (قواعد التدقيق المتعلقة بالعمل الميداني) وأن يراعي في إعداد رأي مدقق الحسابات (تقرير مدقق الحسابات) ما جاء في قواعد التدقيق المتعارف عليها خلال إعداد تقرير مدقق الحسابات (جمعة، 2008، 8). وأن يقدم تقرير المراجع الخارجي إلى الجهة العليا في المنظمة الإنسانية (الجمعية العمومية أو مجلس الأمناء) التي تنتخب وتعين وتشرف على إدارة المنظمة، وأن يتم العمل بتوصيات وملاحظات المراجع الخارجي.

الدراسات السابقة:

وقد تناولت عدد من الدراسات موضوع الرقابة المالية أو مقوماتها وعلاقتها بالمنظمة. وهي كما يأتي:

1. دراسة شرف (2005) أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية -دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية بغزة: هدفت إلى التعرف على أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية -دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية بغزة. وتوصلت إلى وجود علاقة بدرجة كبيرة بين الرقابة المالية واستمرار أو مستوى تمويل المؤسسات الأهلية.





2. دراسة عبد الامام (2006) الهيكل التنظيمي وأثره في فاعلية المنظمات المصرفية: وهدفت إلى دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي وعلاقته بفاعلية المنظمات، وتوصلت إلى وجود علاقة بين كل المركزية والرسمية والمهنية وهيكل السلطة من جهة وفاعلية المنظمات المصرفية من جهة أخرى.
3. دراسة طالب، الركابي (2010) التدقيق الداخلي وأثره في الحد من ظاهرة غسيل الأموال: هدفت إلى معرفة التدقيق الداخلي. وأثره في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، وتوصلت إلى أن هناك تأثيراً مباشراً للتدقيق الداخلي تبلغ نسبته 60% للحد من ظاهرة غسيل الأموال، وبقية النسبة تعود لعوامل أخرى قانونية وإدارية.
4. دراسة العتيبي (2011) دور الرقابة الداخلية في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب بمنطقة الرياض: هدفت إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب. وتوصلت إلى أن للرقابة الداخلية دور في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب.
5. دراسة الجابري (2014) تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن: هدفت إلى تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، وتوصلت إلى وجود تأثير كبير لدور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن.
6. دراسة عياش (2014) دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي - رسالة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في





شركات الاتصالات اليمنية، وتوصلت إلى تمتع شركات الاتصالات بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة، ووجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.

7. دراسة فاطيمة، زهرة (2016) علاقة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي بتحسين فعالية المنظمة: هدفت إلى دراسة علاقة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي بتحسين فعالية المنظمة، وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين الاستراتيجية المطبقة والهيكل التنظيمي المعمول به لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وكذلك وجود علاقة بين الهيكل الرسمي وفعالية المنظمة.

8. دراسة حرارة (2016) أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق، دراسة حالة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة: هدفت إلى التعرف على أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتوصلت الدراسة وجود علاقة بين كفاءة وفعالية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

9. دراسة صلاح (2016) دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية -دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي: هدفت إلى معرفة دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية، وتوصلت إلى أن المراجعة الدورية تساعد في تحسين أداء المؤسسة.

10. دراسة بوزيان، أويحي (2017) دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلي: هدفت إلى إبراز دور المراجعة الداخلية على الأداء المالي، وقد توصلت إلى أن المراجعة الداخلية تمثل أداة فعالة للرقابة على المؤسسة ولها أثر على أدائها المالي.

11. دراسة آبادي (2018) دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقويم أداء المؤسسات الخدمية دراسة تطبيقية في دائرة عقارات الدولة فرع الديوانية: هدفت إلى معرفة





دور اجهزة الرقابة الداخلية في تقويم أداء المؤسسات الخدمية، وتوصلت إلى مساهمة الرقابة الداخلية في التحكم الأفضل للمؤسسة وزيادة الكفاءة.

12. دراسة مدفوني، سعيدي (2018) مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية: هدفت إلى معرفة مساهمة تطبيق النظام المحاسبي في تحسين الممارسة المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية. وتوصلت إلى مساهمة النظام المحاسبي في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدرجة مرتفعة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين بأن هناك أوجهاً للتشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية كما يلي:

1. أكدت هذه الدراسة والدراسات السابقة على أهمية ودور الرقابة المالية في أي منظمة، وأنه كلما كان نظام الرقابة المالية فعالاً كان دورها كبيراً والعكس صحيح.

2. بعض الدراسات السابقة تناولت مقوماً واحداً من مقومات الرقابة المالية مثل: الرقابة الداخلية، أو المراجعة الداخلية، أو المراجعة الخارجية والتدقيق الداخلي أو الهيكل التنظيمي أو النظام المحاسبي.

3. بعض الدراسات السابقة تناولت دراسة دور وأثر الرقابة المالية على جانب واحد من جوانب المنظمة مثل: ترشيد الإنفاق، استمرار التمويل، تقويم الأداء. تحسين الممارسة المحاسبية، الأداء المالي.

4. أغلب الدراسات السابقة تناولت موضوع الدراسة في المنظمات الربحية. أما هذه الدراسة، فهي كما يأتي:

1. تمت هذه الدراسة على بيئة مختلفة، ومجتمع بحث جديد.
2. تناولت هذه الدراسة دراسة مقومات الرقابة المالية الرئيسية (الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، الضبط الداخلي، المراجعة الخارجية)





3. اتجهت هذه الدراسة لدراسة العلاقة بين مقومات الرقابة المالية وضبط الأداء.

مشكلة الدراسة:

تعد الرقابة المالية من أهم الأدوات في ضبط الأداء في المنظمات سواء الربحية أو غير الربحية، كونها تمثل الأداة التي تساعد في استغلال الموارد المتاحة، والمحافظة على الأدوات والأصول، وتركيز الأداء وضبطه نحو تحقيق الخطط المرسومة مع تقويم الانحرافات، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات. مما يحتم على المنظمات الإنسانية أن تكون مقومات الرقابة المالية فيها مبنية على أسس علمية وصحيحة حتى تجني ثمار ذلك. فضلاً عن اطمئنان المانحين والجهات الرسمية والمجتمع والمستفيدين بقدرة الرقابة المالية في المنظمات الإنسانية على ضبط الأداء. يستدعي ذلك كله إلى دراسة مقومات الرقابة المالية في المنظمات الإنسانية ودورها في ضبط الأداء، لما لها من تأثيراً كان إيجابياً أم سلباً على المنظمة وعلى المجتمع المستفيد منها. وأيضاً من قلة الدراسات والأبحاث التي ركزت على ذلك. ومن خلال ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي:

ما أثر مقومات الرقابة المالية في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية؟

وللإجابة على هذه المشكلة لا بد من الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما أثر الهيكل التنظيمي في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية؟
2. ما أثر النظام المحاسبي في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية؟
3. ما أثر الضبط الداخلي في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية؟
4. ما أثر المراجعة الخارجية في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية؟





أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

1. إضافة للدراسات التي تبحث في المنظمات الإنسانية، التي تشكل الجزء الأكبر من المجتمع المدني.
2. إضافة للدراسات القليلة التي تبحث في المنظمات الإنسانية باليمن، ولاسيما الجانب المالي والمحاسبي.
3. التعرف على المقومات الرئيسية للرقابة المالية وعلاقتها بتحسين الأداء، التي لم تدرس - حسب علم الباحث -.

الأهمية العملية:

1. زيادة الوعي بأهمية تعزيز وتقوية مقومات الرقابة المالية لدى المنظمات الإنسانية مما يساهم في ضبط أدائها.
2. تقييم المنظمات الإنسانية لوضعها الحالي في مقومات الرقابة المالية، وعلى ضوء التقييم تعمل على تلافي القصور وتقوية الإيجابي ضمن خطتها التشغيلية.
3. استخدام نتائج الدراسة كنموذج أو استمارة تقييم للمنظمات الإنسانية من قبل الجهات الرسمية أو المنظمات الدولية والمانحين أو المتبرعين لتقييم أداء المنظمات الإنسانية عند اعتماد مشاريع لها من قبل هذه الجهات.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

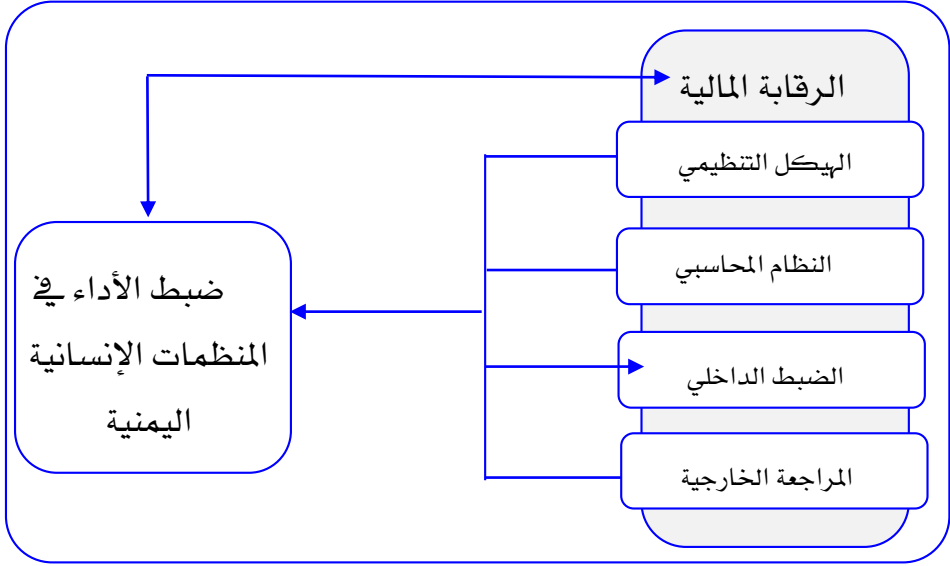
1. معرفة نبذة عن المنظمات الإنسانية وأدائها.
2. تعريف الرقابة المالية وأهدافها، ومقوماتها الرئيسية.
3. معرفة واقع الرقابة المالية في المنظمات الإنسانية.
4. تحديد العلاقة بين مقومات الرقابة المالية وضبط الأداء.





أنموذج البحث:

شكل رقم (1) الأنموذج المعرفي



فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مقومات الرقابة المالية وضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية.

وتتفرغ منها الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي وضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية.





2. توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي وضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية.
 3. توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الضبط الداخلي وضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية.
 4. توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وضبط الأداء في المنظمات الإنسانية اليمنية.
- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء المنظمات الإنسانية التي نشاطها على مستوى محافظة فأكثر.

حدود الدراسة:

1. تقتصر الدراسة على المنظمات الإنسانية التي نشاطها على مستوى محافظة فأعلى؛ لأن البيانات اللازمة للدراسة متوافرة في هذا التصنيف أكثر؛ والعمل المؤسسي فيها أكثر عمقاً من غيرها.
2. المنظمات العضوة في شبكة النماء للمنظمات الأهلية اليمنية.
3. الفترة الزمنية من 2017 - 2018م

منهج الدراسة وإجراءاته:

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة الأدبيات المتعلقة بكل من مقومات الرقابة المالية والمنظمات الإنسانية، وذلك من خلال استعراض المراجع والمصادر المختلفة ذات العلاقة، ثم تحليل النتائج وتفسيرها في ضوء البيانات الأولية الميدانية التي تطلبها الإجابة على أسئلة الدراسة.

مصطلحات الدراسة:





مقومات الرقابة المالية: هي المتطلبات الرئيسية التي يجب توافرها في المنظمة (الهيكل التنظيمي، النظام المحاسبي، الضوابط الداخلية، المراجعة الخارجية) التي تعمل على نجاح الرقابة المالية في تحقيق الغرض منها.

الهيكل التنظيمي: الإطار الذي يحدد التركيب الداخلي للمنظمة، ويبين التقسيمات والوحدات الفرعية التي تقوم بمختلف الأعمال والأنشطة، ويوضح العلاقات بين أقسامها وخطوط السلطة وشبكات الاتصال فيها.

النظام المحاسبي: الأنشطة المحاسبية المستخدمة فضلاً عن السجلات والتقارير التي تحتاج لها المنظمة، من أجل الحصول على المعلومات التي تساعد في تقويم الأداء واتخاذ القرارات.

الضبط الداخلي: القواعد والأسس والسياسيات الإدارية والمالية التي تحددها لوائح وأنظمة، لسير العمل، ونظام الرقابة الداخلية فيها.

المراجعة الخارجية: عبارة عن أنشطة يقوم بها المحاسب القانوني الخارجي -بناءً على عقد بين المنظمة ومكتب المراجع الخارجي - يتولى فيه أعمال التدقيق على البيانات المالية للمنظمة.

ضبط الأداء: تنفيذ برامج وأنشطة المنظمات الإنسانية طبقاً للوائح والمواصفات والخطط الموضوعة بأقل تكلفة ممكنة، مما يؤدي إلى تحقيق الهدف منها، والحصول على رضا المستفيد والمأنح.

منهجية الدراسة وأجراءاتها:

تصميم أداة الدراسة:





اعتمدت الدراسة على وسيلة الاستبانة. وتعرف بأنها (أداة من أدوات البحث ؛ تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبةً بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات) (خطاب، 2008، 192). وتحقيقاً للغرض السابق للاستبانة فقد اشتملت الاستبانة على ما يأتي:

1. القسم الأول: يشمل البيانات الخاصة بعينة الدراسة. والقسم الثاني: وشمل متغيرات الدراسة الأساسية: وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فروض البحث. وفقاً لما يأتي :

جدول رقم (1) توزيع عبارات الاستبانة

عدد الفقرات	محاور الدراسة
9	محور فرضية الدراسة الأولى
9	محور فرضية الدراسة الثانية
9	محور فرضية الدراسة الثالثة
6	محور فرضية الدراسة الرابعة
33	إجمالي العبارات

وقد اعتمدت الدراسة في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت (Likert

Scale) الخماسي، وهو يتراوح بين (موافق بشدة — غير موافق بشدة)،

اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس

يعطي النتائج نفسها باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أُعيد تطبيقه على العينة





نفسها) (عبد الفتاح، 2007، 560). ويوضح الجدول رقم (2) نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبيناً قيم معامل ألفا كرنباخ لمفاهيم الدراسة: جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات والاعتمادية لمقاييس فرضيات الدراسة

العبارات	معامل ألفا كرنباخ
قيمة الفا كرنباخ للفرضية الأولى	96.8
قيمة الفا كرنباخ للفرضية الثانية	919.
قيمة الفا كرنباخ للفرضية الثالثة	916.
قيمة الفا كرنباخ للفرضية الرابعة	917.
قيمة الفا كرنباخ لجميع عبارات فرضيات الدراسة	.974

من الجدول أعلاه تتضح أن قيم الفا كرنباخ لجميع فرضيات الدراسة أكبر من (60%)، وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدة أو على مستوى جميع عبارات المقياس إذ بلغت قيمة الفا كرنباخ للمقياس الكلي (974). وهو ثبات مرتفع، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس متغير المعرفة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون المجتمع الأساس للدراسة من مدراء المنظمات الإنسانية العضوة في شبكة النمأ للمنظمات الأهلية التي نطاق نشاطها محافظة فأكثر والبالغ عددها (165) (شبكة النمأ للمنظمات الأهلية اليمنية، 2010)، وتم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (العشوائية البسيطة) إذ تم توزيع عدد (65)





استبانة وتم استرجاع (54) استبانة منها (48) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بيانها كالآتي:

جدول (3) الاستبانات الموزعة والمعادة

النسبة	العدد	البيان
74%	48	استبانات سليمة
9%	6	استبانات استبعدت
17%	11	استبانات لم يتم إعادتها
100%	65	إجمالي الاستبانات الموزعة

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل الاستجابة بلغ 74% من الاستبانات الموزعة وأن 26% من الاستبانات لم يتم إعادتها أو غير صالحة، وهذا المعدل يُعدُّ معدلاً جيداً. وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الإمكان. وكانت توزيع العينية كما في الجدول الآتي:

وكان توزيع أفراد العينة حسب الصفات الديمغرافية كما يأتي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الصفات الديمغرافية

القسم	البند	العدد	النسبة%
المستوى	إدارة	9	18.8%
	محاسبة	3	6.2%
	آخر	36	75%
خبرة المجيب	أقل من 6 سنوات	10	20.08%
	من 6 سنوات وأقل من 12 سنوات	24	50%
	أكثر من 12 سنة	12	29.02%
نطاق	محافظة	27	56.3%





المنظمة	أكثر من محافظة	0	0%
	اليمن	21	43.7%
نشاط المنظمة	محافظة	23	47.9%
	أكثر من محافظة	12	25%
	اليمن	13	27.1%
آخر ميزانية	500 مليون فأقل	35	72.9%
	من 500 مليون وأقل من مليار ريال	7	14.6%
	أكثر من مليار ريال	6	12.5%
موظفو المنظمة	أقل من 10 موظفين	28	58.3%
	من 10 إلى 20 موظفين	7	14.6%
	أكثر من 20 موظف	13	21.7%

يتضح من الجدول أعلاه:

1. ضعف حملة مؤهلات العلوم الإدارية وفروعها لدى مدراء المنظمات، إذ بلغت نسبتهم (25%).
2. توافر الخبرة لدى مدراء المنظمات بقدر جيد، إذ بلغت نسبتهم (79.08%).
3. توزع نطاق تصريح المنظمات بين المحافظة أو على مستوى اليمن بالتقارب (50%).
4. كان نشاط المنظمات على مستوى أكثر من محافظة؛ إذ بلغت نسبتهم (52.1%)، وأن بعض المنظمات - وان كان نطاق تصريحها محافظة - فإنها تعمل في أكثر من محافظة.
5. أغلب المنظمات كانت آخر ميزانية لها تقل عن 500 مليون ريالاً، إذ بلغت نسبتهم (72.9%).





6. غالبية عدد موظفي المنظمات كان أقل من 10 موظفين، إذ بلغت نسبتهم (58.3%)

تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروض الدراسة تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية :

1. إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل الفا كرونباخ" (Cronbach, Alpha).
2. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدة، والانحراف المعياري لتحديد مقدار تشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي.
3. اختبار (T): تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (T) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية). أما إذا كانت قيمة (T) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم ومن ثم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

وسارت الدراسة على النحو الآتي :

1. تحليل بيانات الفرضية الفرعية الأولى:

وهي بعنوان: دور الهيكل التنظيمي في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية، وفيما يلي التوزيع التكراري والمتوسط والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية.

جدول رقم (5) تحليل فقرات الفرضية الفرعية الأولى





م	العبارة	م ش	م	ح	غ م	غ م ش
1	يتوافق الهيكل التنظيمي للمنظمة مع برنامجها.	7	34	1	4	2
2	الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقات واضحة ومحددة بين الإدارات والأقسام والموظفين في المنظمة.	8	29	4	4	3
3	تتوافر اللوائح والأدلة والأنظمة الميسرة للعمل.	14	25	3	3	3
4	يوضح الهيكل التنظيمي آلية التنسيق الفعال بين إدارات المنظمة وأقسامها.	5	33	2	6	2
5	يحتوي الهيكل التنظيمي آلية نقل وتوصيل التقارير بصورة سليمة.	10	22	8	6	2
6	يوضح الهيكل التنظيمي آلية مراجعة أعمال الإدارات والموظفين وتصحيحها أولاً بأول.	4	26	5	10	3
7	تناسب صلاحيات كل وظيفة مع مسؤولياتها.	7	34	1	4	2
8	يتلاءم عدد الموظفين مع حجم العمل والنشاط داخل المنظمة.	7	29	4	8	0
9	تتم التعيينات حسب الاحتياجات الفعلية وليس لاعتبارات أخرى.	16	23	4	5	0
10	مجموع العبارات	78	255	32	50	17

جدول رقم (6) تابع تحليل الفرضية الأولى

م	العبارة	المتوسط	ن المعياري	الدلالة	قيمة (T)	المعنوية
1	يتوافق الهيكل التنظيمي للمنظمة مع برنامجها.	3.833	0.930	أوافق	-8.690	0
2	الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقات واضحة ومحددة بين الإدارات والأقسام والموظفين في المنظمة.	3.729	1.047	أوافق	-8.413	0
3	تتوافر اللوائح والأدلة والأنظمة الميسرة للعمل.	3.917	1.088	أوافق	-6.897	0
4	يوضح الهيكل التنظيمي آلية التنسيق الفعال بين إدارات وأقسام المنظمة.	3.688	0.971	أوافق	-9.365	0





5	يحتوي الهيكل التنظيمي آلية نقل وتوصيل التقارير بصورة سليمة.	3.667	1.078	أوافق	-8.565	0
6	يوضح الهيكل التنظيمي آلية مراجعة أعمال الإدارات والموظفين وتصحيحها أولاً بأول.	3.375	1.104	أوافق	-10.20	0
7	تتناسب صلاحيات كل وظيفة مع مسؤولياتها.	3.833	0.930	أوافق	-8.690	0
8	يتلاءم عدد الموظفين مع حجم العمل والنشاط داخل المنظمة.	3.729	0.917	أوافق	-9.607	0
9	تتم التعيينات حسب الاحتياجات الفعلية وليس لاعتبارات أخرى	4.042	0.922	أوافق	-7.205	0
10	مجموع العبارات	3.757	0.748	أوافق	-8.626	0.000

يتضح من الجدولين أعلاه (5،6) أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الأولى) إذ بلغ الوزن النسبي الكلي لجميع الفقرات (75%). وأن جميع العبارات التي تعبر عن فرضية الدراسة الأولى يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الفرعية الأولى. وتُعدُّ أهم عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الأولى من وجهة نظر العينة هي العبارة (تتم التعيينات حسب الاحتياجات الفعلية وليس لاعتبارات أخرى) إذ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.042) وأقل عبارة هي العبارة (يوضح الهيكل التنظيمي آلية مراجعة أعمال الإدارات والموظفين وتصحيحها أولاً بأول). إذ بلغ متوسط العبارة (3.375). كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.75)؛ وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات الفرضية الفرعية الأولى. وبلغت قيمة (T) لجميع عبارات الفرضية الفرعية الأولى (-8.626) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات





دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الفرعية الأولى.

2. تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية:

و هي بعنوان: دور النظام المحاسبي في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية ، وفيما يلي التوزيع التكراري والمتوسط والانحراف المعياري وقيمة (T) الإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية.

جدول رقم (7) تحليل فقرات الفرضية الفرعية الثانية

م	العبرة	م ش	م	ح	غ م	غ م ش
1	يتلاءم النظام المحاسبي للمنظمة مع أنشطتها.	15	25	4	2	2
2	يحدد النظام المحاسبي الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم.	16	23	3	4	2
3	يحتوي النظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستندية وسجلات مالية واضحة وكاملة.	20	21	2	3	2
4	تستخدم المنظمة نظام محاسبي محوسب.	23	13	4	6	2
5	تسجل المعاملات المالية أولاً بأول بصورة منتظمة.	15	26	1	5	1
6	يساعد النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة ووافية.	18	22	6	2	0
7	يمكن النظام المحاسبي إعداد وتجهيز التقارير المالية في المواعيد المحددة لها.	20	18	6	4	0
8	يمكن النظام المحاسبي من إعداد التقارير المالية عن الأنشطة والبرامج على نحو تفصيلي لكل برنامج أو مشروع..	18	20	6	4	0
9	يساهم النظام المحاسبي في تقييم الأداء وكشف الانحرافات فور حدوثها.	9	27	6	6	0
10	مجموع العبارات	154	195	38	36	9





جدول رقم (8) تابع تحليل فقرات الفرضية الفرعية الثانية

م	العبارة	المتوسط	ن المعياري	الدلالة	قيمة (T)	المعنوية
1	يتلاءم النظام المحاسبي للمنظمة مع أنشطتها.	4.021	0.978	أوافق	-6.935	0
2	يحدد النظام المحاسبي الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ المعاملات المالية بشكل سليم.	3.979	1.062	أوافق	-6.661	0
3	يحتوي النظام المحاسبي مجموعة دفترية ومستندية وسجلات مالية واضحة وكاملة.	4.125	1.044	أوافق	-5.805	0
4	تستخدم المنظمة نظاماً محاسبياً محوسباً.	4.021	1.211	أوافق	-5.600	0
5	تسجل المعاملات المالية أولاً بأول بصورة منتظمة.	4.021	0.978	أوافق	-6.935	0
6	يساعد النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة وواقعية.	4.167	0.808	أوافق	-7.148	0
7	يمكن النظام المحاسبي إعداد وتجهيز التقارير المالية في المواعيد المحددة لها.	4.125	0.937	أوافق	-6.471	0
8	يمكن النظام المحاسبي من إعداد التقارير المالية عن الأنشطة والبرامج على نحو تفصيلي لكل برنامج أو مشروع.	4.083	0.919	أوافق	-6.913	0
9	يساهم النظام المحاسبي في تقييم الأداء وكشف الانحرافات فور حدوثها.	3.813	0.891	أوافق	-9.234	0
10	مجموع العبارات	4.039	0.981	أوافق	-6.856	0.000

يتضح من الجدولين أعلاه رقم (7،8) أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية)؛ إذ بلغ الوزن النسبي الكلي لجميع الفقرات (81%)، وأن جميع العبارات التي تعبر عن فرضية الدراسة الثانية يزيد





متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الفرعية الثانية. وتُعدُّ أهم عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الثانية من وجهة نظر العينة هي العبارة (يساعد النظام المحاسبي في توفير معلومات دقيقة ووافية) إذ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.167) وأقل عبارة هي العبارة (يساهم نظام المحاسبي في تقييم الأداء وكشف الانحرافات فور حدوثها). إذ بلغ متوسط العبارة (3.813). كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.039) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات الفرضية الفرعية الثانية. وبلغت قيمة (T) لجميع عبارات الفرضية الفرعية الثانية (-6.856) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الفرعية الثانية.

3. تحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة:

و هي بعنوان: دور الضبط الداخلي وتحسين الأداء في المنظمات الإنسانية، وفيما يلي التوزيع التكراري والمتوسط والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية.

جدول رقم (9) تحليل فقرات الفرضية الفرعية الثالثة

م	العبارة	م ش	م	ح	م غ	م ش
1	يوجد مراجع داخلي ذو كفاءة مهنية.	10	20	4	13	1
2	توجد أنظمة وتعليمات ولوائح معتمدة للجوانب المالية.	14	23	4	6	1
3	تتبع الوظيفة الرقابية لأعلى هيئة إدارية في المنظمة.	11	21	7	9	0
4	يرفع المراجع الداخلي تقاريراً دورية عن أداء العمل للإدارة.	9	22	4	12	1





1	3	4	30	10	يراعى الفصل بين وظيفية المسؤول عن المعاملات المالية والمسؤول عن تسجيل تلك المعاملات.	5
2	11	4	17	14	تودع المتحصلات النقدية في البنك أولاً بأول وتصرف من خلاله.	6
1	12	7	18	10	توجد لجان متخصصة للمشتريات وتنفيذ الأعمال.	7
0	2	3	22	21	تعزز كافة المصروفات بمستندات ثبوتية مؤيدة لها.	8
1	8	2	20	17	يتم مراجعة المعاملات المالية قبل الصرف للتأكد من صرفها.	9
8	76	39	193	116	مجموع العبارات	10

جدول رقم (10) تابع تحليل فقرات الفرضية الفرعية الثالثة

م	العبارات	المتوسط	ن المعياري	الدلالة	قيمة (T)	المعنوية
1	يوجد مراجع داخلي ذو كفاءة مهنية.	3.521	1.167	أوافق	-8.783	0
2	توجد أنظمة وتعليمات ولوائح معتمدة للجوانب المالية.	3.896	1.036	أوافق	-7.382	0
3	تتبع الوظيفة الرقابية لأعلى هيئة إدارية في المنظمة.	3.708	1.031	أوافق	-8.684	0
4	يرفع المراجع الداخلي تقارير دورية عن أداء العمل للإدارة.	3.542	1.129	أوافق	-8.949	0
5	يراعى الفصل بين وظيفية المسؤول عن المعاملات المالية والمسؤول عن تسجيل تلك المعاملات.	3.938	0.861	أوافق	-8.553	0
6	تودع المتحصلات النقدية في البنك أولاً بأول وتصرف من خلاله.	3.625	1.248	أوافق	-7.631	0
7	توجد لجان متخصصة للمشتريات وتنفيذ الأعمال.	3.500	1.149	أوافق	-9.048	0
8	تعزز كافة المصروفات بمستندات ثبوتية مؤيدة لها.	4.292	0.771	أوافق	-6.368	0





9	يتم مراجعة المعاملات المالية قبل الصرف للتأكد من صحتها.	3.917	1.127	أوافق	-6.661	0
10	مجموع العبارات	3.771	1.058	أوافق	-8.006	0.000

يتضح من الجدولين أعلاه (9،10) أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الثالثة) إذ بلغ الوزن النسبي الكلي لجميع الفقرات (75%)؛ كما أن جميع العبارات التي تعبر عن فرضية الدراسة الثالثة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الفرعية الثالثة. وتُعدُّ أهم عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الثالثة من وجهة نظر العينة هي العبارة (تعزز كافة المصروفات بمستندات ثبوتية مؤيدة لها) إذ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.771) وأقل عبارة هي العبارة (توجد لجان متخصصة للمشتريات وتنفيذ الأعمال). إذ بلغ متوسط العبارة (3.500). كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.82) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات الفرضية الفرعية الثالثة. وبلغت قيمة (T) لجميع عبارات الفرضية الفرعية الثالثة (-8.006) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الفرعية الثالثة.

4. تحليل بيانات الفرضية الفرعية الرابعة:

و هي بعنوان: دور المراجعة الخارجية في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية، وفيما يلي التوزيع التكراري والمتوسط والانحراف المعياري وقيمة (T) لإجابات الوحدات المبحوثة لجميع عبارات الفرضية.





جدول رقم (11) تحليل فقرات الفرضية الفرعية الرابعة

م	العبارة	م ش	م	ح	غ م	غ م ش
1	يتم مراجعة حسابات المنظمة بشكل دوري من محاسب قانوني خارجي مستقل.	18	14	7	7	2
2	يتم تعيين المحاسب القانوني وتحديد أتعابه من قبل الجمعية العمومية.	9	16	11	8	4
3	يعرض تقرير المحاسب القانوني على الجمعية العمومية في اجتماعاتها.	12	20	8	6	2
4	يقوم المحاسب القانوني بجولات مراجعة على حسابات المنظمة اثناء السنة.	11	17	6	11	3
5	يعمل بملاحظات وتوصيات المحاسب القانوني.	15	17	7	8	1
6	الحسابات الختامية للمنظمة معتمدة من المحاسب القانوني وموقع عليها.	17	16	7	6	2
7	مجموع العبارات	82	100	46	46	14

جدول رقم (12) تابع تحليل فقرات الفرضية الفرعية الرابعة

م	العبارة	المتوسط	ن المعياري	الدلالة	قيمة (T)	المعنوية
1	يتم مراجعة حسابات المنظمة بشكل دوري من محاسب قانوني خارجي مستقل.	3.813	1.214	أوافق	6.775-	0
2	يتم تعيين المحاسب القانوني وتحديد أتعابه من قبل الجمعية العمومية.	3.375	1.214	أوافق	9.275-	0
3	يعرض تقرير المحاسب القانوني على الجمعية العمومية في اجتماعاتها.	3.708	1.110	أوافق	8.062-	0
4	يقوم المحاسب القانوني بجولات مراجعة على حسابات المنظمة اثناء السنة.	3.458	1.254	أوافق	8.517-	0
5	يعمل بملاحظات وتوصيات المحاسب القانوني.	3.771	1.134	أوافق	7.507-	0



0	6.891-	أوافق	1.173	3.833	الحسابات الختامية للمنظمة معتمدة من المحاسب القانوني وموقع عليها.	6
0.000	-7.838	أوافق	1.183	3.660	مجموع العبارات	7

يتضح من الجدولين أعلاه (11، 12) أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الرابعة) إذ بلغ الوزن النسبي الكلي للفقرات نسبتهم (73٪). وأن جميع العبارات التي تعبر عن فرضية الدراسة الرابعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية الفرعية الرابعة. وتُعدُّ أهم عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الرابعة من وجهة نظر العينة هي العبارة (الحسابات الختامية للمنظمة معتمدة من المحاسب القانوني وموقع عليها). إذ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.833) وأقل عبارة هي العبارة (يتم تعيين المحاسب القانوني وتحديد أتعابه من قبل الجمعية العمومية). إذ بلغ متوسط العبارة (3.375). كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.660) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات الفرضية الفرعية الرابعة. وبلغت قيمة (T) لجميع عبارات الفرضية الفرعية الرابعة (-7.838) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5٪)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الفرعية الرابعة.

5. تحليل الفرضية الرئيسية:

تحليل مجالات الدراسة (دور مقومات الرقابة المالية في ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية - اليمن). يوضح الجدول رقم (14) القيمة الكلية لكل فرضية من فرضيات الدراسة كما يأتي:



جدول رقم (13) تحليل فرضيات الدراسة

م	الفرضية	م ش	م	ح	غ م	غ م ش
1	الهيكل التنظيمي	78	255	32	50	17
2	النظام المحاسبي	154	195	38	36	9
3	الضبط الداخلي	116	193	39	76	8
4	المراجعة الخارجية	82	100	46	46	14
5	الفرضية الرئيسية	430	743	155	208	48

جدول رقم (14) تابع تحليل فرضيات الدراسة

م	الفرضية	المتوسط	ن المعياري	الدلالة	قيمة (T)	المعنوية
1	الهيكل التنظيمي	3.757	0.748	أوافق	- 8.626	0
2	النظام المحاسبي	4.039	0.981	أوافق	- 6.856	0
3	الضبط الداخلي	3.771	1.058	أوافق	- 8.006	0
4	المراجعة الخارجية	3.660	1.183	أوافق	- 7.838	0
5	الفرضية الرئيسية	3.807	0.992	أوافق	- 7.831	0

يتضح من الجدولين أعلاه (13،14) أن غالبية أفراد العينة يوافقون على الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية ؛ إذ بلغ الوزن النسبي الكلي للفقرات نسبتهم (76%). وأن جميع الفرضيات يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع الفرضيات. وأهم فرضية توافرت من وجهة نظر العينة هي (النظام المحاسبي).





الاستنتاجات:

يمكن تلخيص الاستنتاجات كما يأتي:

1. هناك أثر لمقومات الرقابة المالية في المنظمات الإنسانية (الهيكل التنظيمي الملائم، النظام المحاسبي، الضوابط الداخلية، المراجعة الخارجية) على ضبط الأداء بدرجة عالية.
 2. هناك أثر للهيكل التنظيمي على ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية.
 3. هناك أثر للنظام المحاسبي على ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية.
 4. هناك أثر للضبط الداخلي على ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية.
 5. هناك أثر للمراجعة الخارجية على ضبط الأداء في المنظمات الإنسانية.
 6. قدرة المنظمات على تنمية الموارد، إذ لا يقل حجم ميزانيتها السنوية عن 20 مليار ريال يمني.
 7. قلة الكوادر المؤهلة أكاديمياً في المجال الإداري أو المالي في إدارة المنظمات الإنسانية.
 8. تتوافر لدى المنظمات الإنسانية لوائح وأنظمة ونماذج إدارية ومالية.
 9. تسجل المعاملات المالية أولاً بأول وبصورة منتظمة.
 10. تراجع المعاملات المالية قبل الصرف للتأكد من صحتها، مع تعزيزها بمستندات ثبوتية مؤيدة لها.
 11. تأخذ المنظمات الإنسانية بملاحظات وتوصيات المحاسب القانوني الخارجي.
- التوصيات:

من خلال ما سبق، يستعرض الباحث مجموعة من التوصيات، كما يلي:

1. أهمية نشر الوعي بأهمية العمل الرقابي، ودوره في تحقيق الأهداف، وإنَّ الهدف منه تصحيح الأداء وليس تصيد الأخطاء.
2. نشر المنظمات الإنسانية لقوائمها المالية في الصحف ومواقعها الالكترونية.
3. لا يتم أي إجراء للصرف إلا بعد اعتماد قسم المراجعة أو المراجع الداخلي.





4. مراجعة وتحديث السياسات المالية والإدارية، وكذلك التحديث المستمر في أساليب الرقابة المالية ووسائلها.
5. الاهتمام بتدريب العاملين في المنظمات الإنسانية في الجانب الإداري والمالي.
6. إلزام الجهات الرسمية لجميع المنظمات الإنسانية أن ترتبط بمحاسب قانوني خارجي، واعتماد القوائم المالية لها.
1. إنشاء المنظمات الإنسانية قسماً مستقلاً للمراجعة في الإدارة المالية.
2. تنشئ الجامعات برنامج أكاديمية في إدارة المنظمات بجوار برامجها الأخرى (إدارة الأعمال، المحاسبة، الاقتصاد، الإدارة العامة)





المصادر:

1. آبادي، مصطفى الكاظمي، (2018)، دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقويم أداء المؤسسات الخدمية دراسة تطبيقية في دائرة عقارات الدولة فرع الديوانية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية: العدد 38، 548- 568.
2. أبو النصر، مدحت محمد، (2007)، إدارة منظمات المجتمع المدني، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
3. أبو دقة، مراد عليان، (2009)، مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
4. الجابري، محمد علي محمد، (2014)، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، (رسالة ماجستير)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، اليمن.
5. الداعري، مراد غالب، (2010)، دور المنظمات الخيرية في التنمية الاجتماعية، اليمن: الدار المحمدية الهمدانية للدارسات.
6. العتيبي، شارع بن عبيد الرويس، (2011)، دور الرقابة الداخلية في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب بمنطقة الرياض، (رسالة ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
7. المجالي، وليد ناجي، (1991)، المدخل في المحاسبة الإدارية، الدنمارك: مؤسسة مي للطباعة.
8. المطارنة، غسان فلاح، (2009)، تدقيق الحسابات المعاصرة، ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
9. بدوي، عبد السلام خميس، (2011)، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COCO على تحقيق أهداف الرقابة: دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية، فلسطين.





10. بوزيان، عبد الرحمن؛ أويحي، محمد أمين، (2017)، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلي، (رسالة ماجستير)، جامعة الجيلاني: الجزائر.
11. جمعة، احمد حلمي، (2008)، تطوير معايير التدقيق والتأثير الدولية وقواعد الاخلاق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
12. حديد، محمد موفق، (2004)، الإدارة العامة، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
13. حرارة، ساجدة أحمد عاطف، (2016)، أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق، دراسة حالة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
14. حماد، أكرم إبراهيم، (2003)، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزيرة، السودان.
15. حمد، فاطمة، (2015)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الانترنت: (Hr.sch.unrwa.ps).
16. خطاب، علي ماهر، (2008)، القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، ط7، مصر: الأنجلو المصرية.
17. شحاتة، حسين حسين، (2001)، محاسبة الوحدات غير الهادفة للربح، مصر: د.ت.
18. شرف، جهاد محمد، (2005)، أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية - دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية بغزة، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
19. صلاح، رشا حسين صالح محمد (2016)، دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية - دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي، (رسالة ماجستير)، جامعة شندي، السودان.
20. طالب، نادية؛ الركابي، ناجي شايب، (2010)، التدقيق الداخلي وأثره في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية: المجلد 16، العدد 60، 228-248.





21. عبد الامام، هادي عبد الوهاب، (2006)، **البيكل التنظيمي وأثره في فاعلية المنظمات المصرفية، مجلة الدراسات الإدارية: المجلد الاول، العدد 1، 103 - 126.**
22. عبد الفتاح، عز حسن، (2007)، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، السعودية: دار خوارزم العلمية.**
23. عبد الله، علي صالح، (2012)، **مقابلة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية الاجتماعية، جريدة الثورة، اليمن: العدد 17462.**
24. عبود، علي احمد، (2009)، **دور جوائز الجودة والتميز في قياس وتطوير الأداء في القطاع الحكومي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أدا متميز في القطاع الحكومي، السعودية: الرياض.**
25. علاونة، محمد، (2016)، **665 مليار دولار حجم التبرعات حول العالم في 2016، <https://lusailnews.qa/article/665/2016/05/12>**
26. عياش، عبد الوهاب احمد عبد الله (2014)، **دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي - رسالة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية، مجلة جامعة الناصر، العدد 4. 156 - 183.**
27. فاطيمة، بوهلال؛ وزهرة، بوقلي، (2016)، **علاقة الاستراتيجية والبيكل التنظيمي بتحسين فعالية المنظمة - دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، المحلة الجزئية للاقتصاد والإدارة: العدد 7، 11 - 19.**
28. **قانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وزارة الشؤون القانونية، اليمن.**
29. قنديل، أماني، (2004)، **تطوير مؤسسات المجتمع المدني، مصر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نويار.**
30. لداودة، حسن، (2000)، **علاقات المنظمات الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، فلسطين: معهد ماس.**
31. محسن، محمد فايق، (2008)، **مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.**





32. مداد، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (2014)، **قيمة التبرعات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجية**، <http://www.medadcenter.com/countst/>, 25.
33. مدفوني، هندا؛ سعيدي، عبد الحليم (2018)، **مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي في تحسين الممارسة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي: العدد التاسع. 917 - 932.
34. مسلم، خالد تيسير، (2011)، **مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة**، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
35. النمأ، شبكة النمأ للمنظمات الأهلية اليمنية، (2010)، **دليل المنظمات العاملة في اليمن**، اليمن: إصدارات الشبكة.
36. وهابي، كلثوم، (2011)، **التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح**، (رسالة ماجستير)، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر.
37. Lendle, Klaus, (2008), **Performance management in internal audit: Implementation, merits and challenges in a medium-sized audit department**, Journal of Securities Law, Regulation & Compliance, Nov, Vol 2. Issue1: 60-70.
38. Christopher, Joe; Sarens, Gerrit; Leung, Philomena, (2009), **A critical analysis of the independence of the internal audit function: evidence from Australia**, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 22 Issue 2: 200-220.

